



## قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٠

بتعديل بعض أحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها

### نحن فاروق الأول ملك مصر

بمجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تستبدل بالنصوص الواردة فى الباب الأول من الكتاب السادس من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتغل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - والاجراءات المتعلقة بها بالنصوص الآتية :

الكتاب السادس - فى تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة وفى الاشهادات والتسجيل - الباب الأول . فى تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة .

مادة ٣٥٥ - فى تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة المنصوص عليها فى المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون أمام فقهاء المحاكم الجزئية على حسب الاختصاص المبين فى المادة ٢٥ .

مادة ٣٥٦ - لهل طالب تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أن تحققت شروطها المنصوص عليها فى المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ أن يقدم طلبا بذلك الى المحكمة المختصة ويكون الطلب يشتمل على بيان تاريخ الوفاة ومحل اقامة المتوفى وقتها وأسماء الورثة والموصى اليهم وصية واجبة أن وجدوا ومحل اقامتهم ومحل أموال التركة .

مادة ٣٥٧ - لهل المحكمة أن تطلب من جهة الادارة التحرى عما ذكر فى المادة السابقة من عمدة البلد أو من يقوم مقامه وبعض مشايخها أو مشايخ الأقسام والحارات وأهل قرابة المتوفى أو من ترى المحكمة التحرى منه عما ذكر .

لوجب أن تكون التحريات ممضاة من ذكورا ومصداقها على الامضاءات من جهة الإدارة .

مادة ٣٥٨ - إذا رأى القاضى أن التحريات غير كافية أو فيها مخالفة حاز أن يستأنف التحقيق بنفسه .

## قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٠

بتعديل المادة الثانية من قانون المحاماة الشرعية

### نحن فاروق الأول ملك مصر

بمجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعديل المادة ٢ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالاستتغال بالمحاماة الشرعية وذلك بإضافة هذه الجملة .

"أن يكون حاصله على شهادة العالمية المؤقتة أو العالمية على النظام القديم إلى صدر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة لتصبح على الوجه الآتى :

يشترط فىمن يقيد اسمه فى جدول المحامين أن يكون :

( ١ ) مصرى .

( ٢ ) متوطنا فى القطر المصرى .

( ٣ ) بالغاً من العمر على الأقل إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة .

( ٤ ) أن يكون حاصله على شهادة العالمية المؤقتة أو العالمية على النظام القديم . أو على اجازة القضاء الشرعى من كلية الشريعة فى الأزهر . أو على شهادة التخصص من مدرسة القضاء الشرعى أو أن يكون قد اشتغل بوظيفة القضاء الشرعى مدة خمس سنين على الأقل . أو أن يكون حاصله على المؤهلات التى تجيز قيد اسمه بجدول المحامين طبقاً لأحكام قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ .

( ٥ ) متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .

( ٦ ) حسن السمعة حائراً يوجه عام على ما يؤهله للاحترام الواجب للهيئة ولا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

مادة ٢ - لهل وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبعث هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة فى ١٥ شعبان سنة ١٣٦٩ (أول يونيو سنة ١٩٥٠) .

فاروق

بإمارة حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير العدل

محمد الفتاح الطويل